١٠ مليارات ليرة إيرادات مرفأ طرطوس

طرطوس- الوطن

تراجعت الحركة الملاحية كثيراً خلال العام الماضي وما قبله عبر مرفأ طرطوس مقارنة بسنوات ما قبل الحرب وتعود الأسباب للعقوبات الاقتصادية والحصار الجائر المفروض على سورية إضافة إلى إغلاق المعابر الحدودية البرية مع الأردن والعراق نتيجة الإرهاب وداعميه.. فخلال العام ٢٠١٦ الماضي لم يزد عدد السفن القادمة والمغادرة عن(٤٦٥) سفينة فيما كان إجمالي الحركة الملاحية (٢,٩١٦,٦٥١) طناً.

أما كمية البضائع المصدرة منها فبلغت (٤٠,٥٤٦) طناً فقط أغلبها رخام وحاويات ومواد غذائية فيما بلغت كمية المستوردات (٢,٨٧٦,١٠٥) أطنان أغلبها حديد ومعادن ورخام وأخشاب وذرة وأعلاف وإسمنت وسكر وطحين ومواد كيماوية وملح وقمح واقتصر عدد الحاويات على نحو ١٧ ألف حاوية.. والترانزيت على ألف طن فقط.

رغم ما تقدم كانت إيرادات المرفأ المالية جيدة حيث وصلت لعشرة مليارات ليرة إضافة إلى إعفاءات مستوردات القطاع العام بموجب اتفاقية خط التسهيلات الائتماني الإيراني بقيمة (٦٧٣) مليون ليرة وإعفاء البضائع الخاصة بالصمود الوطني وهذه لم يتم حسابها أو تقديرها.

ويعزو مدير عام المرفأ الدكتور نديم الحايك أسباب زيادة الإيرادات إلى صدور التعرفة المرفئية بالدولار الأميركي لكل من محطة الحاويات ومديرية المخابر المركزية وكذلك التعرفة المرفئية الخاصة ببدلات السفن والبضائع والخدمات المختلفة التي يقدمها المرفأ وارتفاع سعر صرف الدولار.

وبمقارنة هذه الأرقام مع أرقام الحركة الملاحية عبر المرفأ سنة ٢٠١٠ نشير إلى أن إجمالي الحركة الملاحية في ذلك العام وصل إلى ١٣,٤ مليون. طن، وكانت كمية البضائع المفرغة «المستورد» للعام نفسه ١٠,٧ ملايين. طن بضائع كما وصلت المحملة المصدرة إلى ٢,٧ مليون طن، ووصل عدد السفن القادمة والمغادرة إلى شركة مرفأ طرطوس إلى ٢٤٢٥ سفينة.

تأجيل امتحانات دمشق وفروعها والبعث وطرطوس

الكردي لـ«الوطن»: موعد الامتحانات يحدد لاحقاً تبعاً للظروف

فادي بك الشريف

فوّضت وزارة التعليم العالي الجامعات السورية باتخاذ القرارات المناسبة لوضع الامتحانات حسب ظروف كل جامعة وما يرتبط بالأحوال الجوية السائدة ومدى انعكاسها على تقديم الامتحانات ووصول الطلاب إلى امتحاناتهم، على أن تقوم عمادات الكليات بمتابعة الأمر إضافة إلى متابعة رؤساء الجامعات والتعامل بشكل فاعل مع الوضع السائد والتوجيه باتخاذ الإجراءات المناسبة بما فيه توجيه بتأمين المستلزمات الكفيلة بتقديم الامتحانات بشكل ملموس، من دون أي إشكاليات أو عقبات تقف في وجه الطلبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أنه نتيجة الظروف الجوية الطارئة تم تأجيل الامتحانات المقررة اليوم الأحد في كليات دمشق وفروعها في السويداء والقنيطرة ودرعا إلى وقت يحدد لاحقا وذلك استجابة لرغبة الطلاب في عدة مناطق وتعذر تمكنهم من الوصول إلى كلياتهم لتقديم الامتحانات نتيجة الظروف الجوية.

وقال نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب أيمن السعدي: أنه يتم إجراء جولات على الامتحانات ذاكراً أن نسب الحضور جيدة وهناك التزام من الطلاب، لافتاً إلى انخفاض ملموس بحالات الغش في الامتحانات عن العام الماضي، ولاسيما أن هناك نظام انضباط جديداً متبعاً يتم فيه توصيف كل عقوبة من العقوبات والمخالفات.

> الدالي لـ«الوطن»: التأجيل في جامعة طرطوس ليومين

من جهته أكد رئيس جامعة البعث الدكتور أحمد مفيد صبح لـ«الوطن» أنه تم تأجيل امتحانات اليوم الأحد في كليات جامعة البعث نتيجة الظروف المناخية على أن يحدد موعد الامتحان في وقت لاحق.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس جامعة طرطوس الدكتور عصام الدالي: أجلت جامعة طرطوس الامتحانات المقررة اليوم الأحد وغداً الاثنين وذلك بسبب الحالات الجوية الراهنة على أن يتم تحديد موعد الامتحان في وقت لاحق.

بينما يتم التعامل مع الأمر بما يخص الجامعات كل جامعة حسب ظروفها، ولم يصدر أي قرار بهذا الخصوص.

وأكد رئيس جامعة تشرين الدكتور هاني شعبان أن لا تأجيل للامتحانات والوضع جيد، وأي قرار يصدر في حينه.

أملاك مدينة دمشق إيرادات رمزية..!

خروج أكثر من ١٦٥٠ مطرحاً استثمارياً من الخدمة خلال الأزمة

محمود الصالح

تضطلع محافظة دمشق بأعباء خدمية كبيرة جداً تزيد عشرات الأضعاف عما تحتاجه أي مدينة أخرى. وخلال الأزمة تضاعفت هذه الأعباء لأنه قصدها آلاف المهجرين من ريفها ومن المحافظات الأخرى بسبب الأعمال الإرهابية. وهذا يرتب احتياجات مالية كبيرة تزداد أيضاً نتيجة الارتفاع الجنوني في الأسعار. كل ذلك يأتي أمام تراجع كبير جداً في موارد المدينة الذاتية نتيجة خروج العشرات من المطارح الاستثمارية التي كانت ترفد موازنة محافظة دمشق بإيرادات جيدة قبل الأزمة. ليس هذا فحسب بل هناك فرق كبير جداً بين واردات هذه المطارح الاستثمارية والأسعار الرائجة اليوم.

«الوطن» تفتح ملف الأملاك في مدينة دمشق من خلال حوار شامل مع المهندس باسم سلهب مدير الأملاك في المحافظة الذي قال: تقوم مديرية شؤون الأملاك في محافظة دمشق بإدارة الأملاك الخاصة في محافظة دمشق والإشراف على الأشغال العامة من النواحي العقدية والإدارية والخدمية ومن خلال التراخيص وتنظيم العقود اللازمة لاستثمار هذه الأملاك وفق القوانين والأنظمة والقرارات الناظمة لذلك وبما يحقق تقديم خدمات بالدرجة الأولى وتحقيق ريع مادي يساعد المحافظة في أداء دورها الخدمي كإحدى مؤسسات الدولة ذات الفعالية والأهمية الكبرى. وتمتلك المحافظة العديد من العقارات ضمن دمشق يقام على أغلبها مشاريع خدمية (مراكز الانطلاق- سوق الهال في الزبلطاني- مجمع القدم الخدمي- مرائب للسيارات- الكثير من العقارات المؤجرة لمؤسسات رسمية) وخلال الأزمة خرج من الخدمة عدد مهم من هذه المواقع الاستثمارية منها (مجمع القدم الصناعي فيه ٤٠٠ محل صناعي- سوق اللحوم المركزي فيه ١٠٠ محل لبيع اللحوم- كتل التريكو فيه ٦ كتل أبنية تضم نحو ١٠٠٠ ورشة من مختلف الاختصاصات- سوق القابون للخضار فيه ١٥٠ محلاً تجارياً لبيع الخضار- مركز الشمال للانطلاق) ليس هذا فحسب بل تقوم المحافظة بمنح مؤسسات التدخل الايجابي مواقع مجانية للمساهمة في عملية التدخل الايجابي بما يوفر احتياجات المواطن. كذلك هناك دور خدمي لبعض الإشغالات والاستثمارات منها أسواق الخضار والأكشاك في المناطق الشعبية.

وعن وضع الأكشاك في مدينة دمشق بين سلهب بأن عدد الأكشاك المرخصة في مدينة دمشق يبلغ بحدود ٤٠٠ كشك بمساحة ٤ أمتار مربعة للكشك الواحد وبدل الاستثمار السنوي للكشك بحدود ٣٦ ألف ليرة سورية. وهناك مراكز للخضار والفواكه ضمن أسواق المدينة في المزه ١٤٤ مركز خضار وبرزة مسبق الصنع ٤١ مركز بيع خضار ومساكن برزة ١٤٤ مركزاً والكيكية ٨٤ مركزاً والشيخ محي الدين ٢٦ مركزاً والتضامن ١٠٩ مراكز.

وعن المشاريع الاستثمارية بين سلهب أنه تم طرح عدد من المشاريع الاستثمارية منذ عدة سنوات على طريقة BOT أي الاستثمار بالمشاركة حيث يتم تقديم أرض العقار المطروح للاستثمار خالياً من الإشغالات ويقوم المستثمر بإشادة البناء وتجهيزه للغاية المعد من أجلها. وقد توقفت أغلب مشاريع الاستثمار. ولم يكن قد بدا سوى في مشروعين هما المرآب الطابقي تحت الأرض (الدامسكينو مول) ومبنى الماسة مول.

والحقيقة أن هناك متابعة كبيرة من السيد رئيس مجلس الوزراء لهذه المشاريع وهناك دعم للمحافظة لتوفير أفضل الخدمات للإخوة المواطنين خلال هذه الأزمة.

وعن وجود بسطات في المدينة وهل هي مرخصة أم لا بين مدير الأملاك قائلاً: لا يوجد ضمن مدينة دمشق تراخيص بسطات وإنما يتم بشكل موسمي منح تراخيص بسطات وإنما يتم منح رخص موسمية لبيع بعض المواد ومنها الفول النابت والذرة والترمس والبطيخ والصبارة والفستق الحلبي.... الخ وحاليا تجري دراسة منح تراخيص موسمية أخرى ومنها الحمضيات بغية مساعدة المنتجين في تسويقها. وعن صحة المعلومات حول إلغاء الاستملاك في حي الحمراوي وإعادته إلى مالكيه بين سلهب موضحاً: نعم صحيح سيتم إلغاء الاستملاك والآن اللجان في مرحلة وضع نموذج للعقد لهذا الحي. وكشف سلهب بأن أجر المثل لأملاك المحافظة يمكن أن يصل إلى اقل من ليرة سورية واحدة سنوياً للمتر المربع. وهناك محلات في المدينة القديمة يصل الأجر السنوي إلى ٧ آلاف ليرة سورية لمحل في سوق الصاغة على مساحة ٤,٥م٢ في مجمع معاوية.

أخيراً: لابد أن نؤكد من خلال المعلومات التي توصلنا إليها أن إيرادات محافظة دمشق لقاء أملاكها متدنية جداً ولا تتناسب مطلقا مع الأسعار الرائجة ولا مع الأرباح الكبيرة التي يحققها المستثمرون لهذه الأملاك في وقت يفترض أن تزداد واردات المحافظة لتستطيع القيام بتوفير الخدمات اللازمة لأن الإدارة المحلية تعتمد على الموارد الذاتية. وهذه الموارد بحاجة إلى تنمية مستمرة. كل ذلك على الرغم من الدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة لمدينة دمشق حتى تبقى في أبهى حلة لها وتستمر فواحة بياسمينها.

> إلغاء استملاك حي الحمراوي في مراحله الأخيرة
>
> سلهب: ٤٠٠ كشك فقط في دمشق وندرس إقامة مراكز خضر جديدة

تعويضات مخجلة لعمال الإطفاء والبلديات في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

اعتماد عمال المجالس والبلديات في رواتبهم الشهرية على ما تتم جبايته من رسوم النظافة والطرق والمسقفات أدى إلى حرمانهم من رواتبهم بسبب انخفاض نسبة التحصيل الضريبي لدى الوحدات الإدارية، ويشير رئيس نقابة عمال البلديات في السويداء أنيس العلي قائلاً: مع الأسف الشديد أن الوعي الوطني لدى المواطن متدنٍ وخاصة في دفع الضرائب وبالتالي أدى إلى اعتماد البلديات على السلف التي ترسلها الوزارة ومع تأخير وصول السلف يؤدي إلى تأخر الرواتب مؤكداً مطالبة النقابة بتحويل رواتب العاملين من الجباية والسلف إلى الموازنة العامة، على أن يتم تحويل ما تتم جبايته في البلديات إلى الموازنة العامة مؤكداً مطالبة النقابة بالوجبة الغذائية للعامل التي جرى تحديد قيمتها سابقاً بـ٣٠ ل.س وحالياً هذا المبلغ لا يشتري بيضة واحدة فضلاً عن الكساء العمالي الذي لا تشكل مخصصاته حالياً ٢٠٪ من المطلوب، أما قضية التأمين الصحي فهي مشكلة المشاكل وخاصة أن جميع عمال البلديات غير مشملين بالتأمين الصحي علماً أنه جرت المطالبة بضرورة تشميلهم وما زلنا ننتظر تنفيذ الوعود.

ولفت العلي إلى أن الفحوص الدورية لجميع العاملين لا يتم تطبيقها إضافة إلى قواعد الصحة والسلامة المهنية، فمثلاً عامل النظافة يقدم خدماته التي تنعكس إيجابا على المواطن والبيئة والصحة والمجتمع وأمام خدماته الكبيرة وبدلاً من تكريمه ورفع راتبه أضعافاً مضاعفة يأتي قرار وزارة الإدارة المحلية بشكل مفاجئ بتخفيض طبيعة العمل لعمال النظافة كما أن عمال النظافة ليسوا العمال الوحيدين الذين حرموا من أبسط حقوقهم فهناك رجال الإطفاء (نمور النار) ورغم الأخطار الكبيرة التي يتعرضون لها إلا أنهم لا يحصلون على أبسط حقوقهم وذلك بسبب تبعيتهم للوحدات الإدارية، موضحاً أن عامل الإطفاء يحصل في السويداء على ١٢ ألف ل. س طوال العام كبدل كساء، وفي وحدات إطفاء صلخد وشهبا لا يتجاوز بدل الكساء ٦ آلاف ل. س على حين عنصر الإطفاء في دمشق يحصل على ما يزيد على ٨٥ ألف ل. س بدل كساء والسبب يعود إلى أن عنصر الإطفاء في دمشق يتبع إلى فوج الإطفاء التابع أصلا إلى المحافظة بينما عنصر إطفاء السويداء يتبع للوحدة الإدارية التي لا تمتلك أصلا واردات لرفع مخصصات عناصر الإطفاء علما أنه سبق للنقابة أن قدمت عدداً من الطلبات لتتبيع وحدات الإطفاء إلى المحافظة وصرف مخصصاتهم من الموازنة المستقلة.

تسويق ٢٥٠ طناً من الحمضيات إلى محافظتي حلب ودمشق

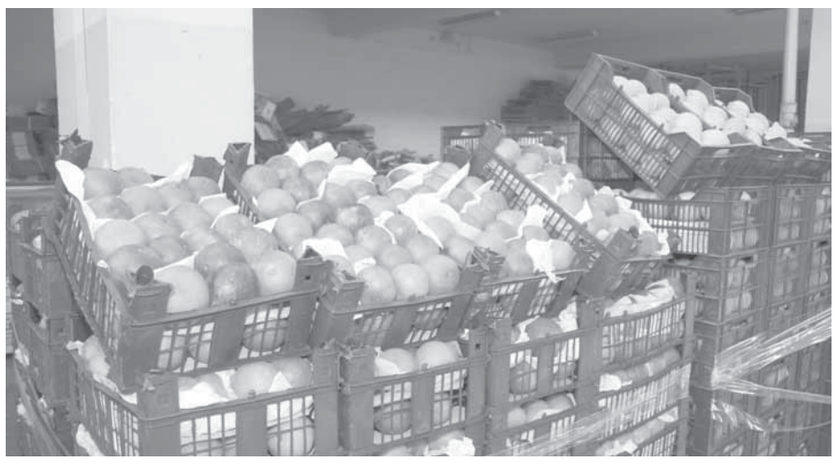

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بهدف متابعة تسويق الحمضيات من الساحل السوري إلى باقي المحافظات لتخفيف بعض أعباء التسويق عن مزارعي الحمضيات، تتابع المؤسسة السورية للتجارة عمليات التسويق، ضمن حملة دعم تسويق الحمضيات التي أطلقتها الحكومة بداية الموسم الحالي بتوجيه من رئيس الحكومة ومحافظ اللاذقية، حيث تم صباح أمس تسويق ٢٥٠ طناً إلى محافظتي حلب ودمشق كتقدمة من اللاذقية.

وفي هذا المجال أفاد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة عمار محمد بأنه تم أمس وبالتنسيق مع المؤسسة السورية للتجارة تسويق كميات كبيرة من محصول الحمضيات إلى باقي المحافظات كتقدمة من محافظة اللاذقية حيث بلغت الكميات نحو ٢٥٠ طناً، منها ٢٠٠ طن إلى محافظة حلب، والباقي إلى دمشق، لافتا إلى أن هذه الحملة مستمرة بحيث تغطي كامل المحافظات، وسط سياسة جديدة يتم انتهاجها لتسويق الحمضيات، آملين منها تقديم الخدمة للإخوة المواطنين بشكل عام ولمزارعي الحمضيات بشكل خاص، موضحاً أن الحملة تتم بالتنسيق مع محافظة اللاذقية ومع لجنة تضم مدير الزراعة وعضو المكتب التنفيذي المختص بالمحافظة وآخرين، وذلك بوجود نحو ١٥ سيارة تنطلق إلى المحافظتين المذكورتين، وقد تمت الاستعانة بسيارات مكتب الدور منعاً لحدوث أي خلل أو مشكلة في عملية النقل. وبخصوص مستحقات الفلاحين أكد مدير المؤسسة عمار محمد أن المؤسسة تعمل على دفع مستحقات الإخوة الفلاحين قريبا، حيث توجد منحة قريبة من رئاسة الحكومة خاصة بهذا الموضوع، وقد تم الاتفاق على عدم تأخير دفع المستحقات، بحيث يحصل الفلاح على مستحقاته مباشرة في ظل وجود لجان مشكلة في كل مركز فرز. على حين أكد مدير زراعة اللاذقية المهندس منذر خير بك أن سياسة الحكومة المتخذة لدعم منتجي الحمضيات هدفها الحفاظ على هذا المنتج بأسعار مقبولة للفلاحين والمستهلكين، وبتوجيه من محافظ اللاذقية تم تشكيل لجنة لمراقبة سوق الهال وأسعار الحمضيات بشكل يومي للوقوف على حالة الفلاح وحالة المنتج، موضحاً أن هذه الحملة التي انطلقت من محافظة اللاذقية منذ الشهر الأخير من العام الماضي، هي عبارة عن هدايا مقدمة للإخوة المواطنين في المحافظات الأخرى، حيث بلغت الكميات المسوقة منذ بداية الحملة ولغاية تاريخه ٣١٤٥ طناً.

بعد إنجاز وتأهيل البنى التحتية في الذيابية وسبينة

تساؤلات عن مسوغات تعطيل عودة أبناء القنيطرة للتجمعين!

القنيطرة - الوطن

في الآونة الأخيرة كان الشغل الشاغل لمحافظة القنيطرة إعادة تأهيل البنى التحتية بتجمعي الذيابية والسبينة بعد أن أعاد الجيش السوري الأمن والأمان إليهما وطهرهما من رجس العصابات الإرهابية المسلحة والإسراع بعودة أهالي التجمعين إلى منازلهم بالتعاون مع الجهات المعنية.

واستنفرت محافظة القنيطرة كل مديرياتها الخدمية وآلياتها حيث استطاعت خلال فترة وجيزة من تأهيل المرافق الخدمية وخلال كانون الأول صرح محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن المحافظة جاهزة لإعادة أبناء الذيابية وسبينة إلى منازلهم فورا بعد قيام المحافظة بتأهيل وصيانة المدارس والمراكز الصحية وآبار المياه وشبكات الصرف الصحي والوحدات الإدارية وكل الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولكي لا نكون مبالغين نقول إنه حتى الدواء أصبح متوافراً بالمراكز الصحية.

واللافت والمثير للدهشة والاستغراب التصريحات الصادرة عن أحد مسؤولي وزارة المصالحة الوطنية حول تأخر عودة الأهالي إلى سبينة والذيابية مبرراً ذلك بإعلان محافظتي ريف دمشق والقنيطرة اكتمال تجهيز الخدمات في البلدتين علما أن هذا المسؤول لم يكلف نفسه عناء زيارة التجمعين والاطلاع على الواقع عن كثب وما تم إنجازه من تأهيل للبنى التحتية، مع التنويه إلى أن وزير المصالحة قد قام شخصيا الأربعاء الماضي بالاطلاع على واقع التجمعين وأبدى رضاه حول الخدمات التي تم إنجازها من أعمال تأهيل وصيانة من محافظة القنيطرة.

وما يثير حفيظة أبناء القنيطرة بالتجمعين أنهم كانوا يأملون من مسؤول وزارة المصالحة إعلان عودة الأهالي وليس وضع العصي بالعجلات.

وعلى أرض الواقع وبلغة الأرقام نضع بين يدي وزارة المصالحة ما تم إنجازه من محافظة القنيطرة في التجمعين وذلك بدعم حكومي مباشر ففي تجمع الذيابية تمت إعادة تأهيل مبنى البلدية وهو مستخدم حاليا من أعضاء المجلس المحلي والعاملين، إضافة إلى تأهيل الطابق الأول من مركز السل وجاهز للاستثمار، كما تمت إعادة تأهيل ثلاث مدارس من أصل ست وتفي بالغرض حاليا أما شبكة الصرف الصحي فجاهزة بعد أن تم تعزيل وتنظيف الحفر الفنية وبالنسبة للمياه تم تجهيز أربع آبار بكل مستلزماتها وجاهزة للاستثمار إضافة إلى تعزيل وتحرير أربع أيضاً وسيتم تركيب تجهيزاتها حين عودة الأهالي، عدا عن تعزيل وتنظيف الشوارع وترحيل الأتربة والأنقاض والردميات وإنشاء ساتر ترابي بطول ٣ كم وارتفاع ٣ أمتار من الجهتين الغربية والشرقية للتجمع.

أما بالنسبة لتجمع سبينة فقد تمت إعادة تأهيل وصيانة الطابق الأول من المركز الصحي وجاهز للاستثمار، إضافة إلى تأهيل سبع مدارس من أصل عشر جاهزة لاستقبال الطلاب أما وضع شبكة الصرف الصحي فمقبولة والشركة جاهزة لتعزيل وتنظيف خطوط الشبكة وحول المياه فقد تم تعزيل بئرين في حيي المساكن والشرقطلي وهما جاهزان للاستثمار وتم التعاقد لإعادة تأهيل ثلاث آبار من الخطة الإسعافية لوزارة الموارد المائية وقامت المحافظة بتنظيف الحارات والشوارع الرئيسية من الأنقاض والردميات، مع الإشارة أخيراً إلى أن شركة كهرباء ريف دمشق تقوم بإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية في المنطقة.

رئيسا بلديتي تجمعي الذيابية وسبينة أكدا جاهزية البنى التحتية من خدمات وصحة ومدارس ومياه وصرف صحي وإمكانية عودة الأهالي إلى منازلهم فورا.

والسؤال برسم من يهتم ويكترث لأبناء القنيطرة ذات الخصوصية والاستثناء: هل نعمل على إعادة أبناء الذيابية وسبينة إلى منازلهم أم نتركهم رهينة الجشع من أصحاب العقارات وحياة البؤس التي يعيشونها وهم بعيدون عن بيوتهم، سؤال نضعه بين يدي مسؤول وزارة المصالحة!؟